

Distr.: General
18 April 2016
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الدورة التاسعة والأربعون
نيويورك، ٢٧ حزيران/يونيه - ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦

التعاون التقني والمساعدة التقنية
مذكّرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٨-١	أولاً- مقدمة
٣	٤٠-٩	ثانياً- أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية
٣	١٦-٩	ألف- التّهُج العامة
٦	٤٠-١٧	باء- أنشطة محدّدة
٢١	٥٦-٤١	ثالثاً- نشر المعلومات
٢١	٤٤-٤٢	ألف- الموقع الشبكي
٢٢	٤٩-٤٥	باء- المكتبة
٢٣	٥٢-٥٠	جيم- المنشورات
٢٤	٥٤-٥٣	دال- النشرات الصحافية
٢٤	٥٥	هاء- الاستفسارات العامة
٢٥	٥٦	واو- المحاضرات الإعلامية في فيينا
٢٥	٦٨-٥٧	رابعاً- الموارد والتمويل
٢٥	٦٣-٥٩	ألف- صندوق الأونسيترال الاستثماري للدوات
		باء- صندوق الأونسيترال الاستثماري لتقديم المساعدة المتعلقة بالسفر إلى البلدان النامية
٢٦	٦٨-٦٤	الأعضاء في الأونسيترال



أولاً - مقدمة

- ١ - تمثل أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية الرامية إلى الترويج لاستخدام نصوص اللجنة واعتمادها إحدى أولويات لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)،^(١) وفقاً لقرار اتخذته في دورتها العشرين المعقودة في عام ١٩٨٧.
- ٢ - وقد أعادت الجمعية العامة، في قرارها ٨٩/٦٧ المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، تأكيد أهمية الأعمال التي تضطلع بها اللجنة في مجال التعاون التقني والمساعدة التقنية، وبخاصة بالنسبة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وكرّرت مناشدتها الهيئات المسؤولة عن المساعدة الإنمائية، وكذلك الحكومات في إطار برامجها الخاصة بالمعونة الثنائية، أن تدعم برنامج اللجنة للتعاون التقني والمساعدة التقنية، وأن تتعاون مع اللجنة وتنسق أنشطتها مع أنشطة اللجنة.
- ٣ - ورحبت الجمعية العامة بالمبادرات التي تضطلع بها اللجنة للقيام، عن طريق أمانتها، بتوسيع برنامجها للتعاون التقني والمساعدة التقنية، وأحاطت علماً مع الاهتمام بالنهج الشامل إزاء التعاون التقني والمساعدة التقنية القائم على الإطار الاستراتيجي للمساعدة التقنية الذي اقترحتة الأمانة من أجل الترويج لاعتماد نصوص اللجنة على الصعيد العالمي ونشر المعلومات عن النصوص المعتمدة مؤخراً.
- ٤ - وأكدت الجمعية العامة أيضاً أهمية الترويج لاستخدام النصوص المنبثقة من أعمال اللجنة من أجل توحيد القانون التجاري الدولي وتنسيقه على الصعيد العالمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، حثت الدول التي لم توقع بعد على هذه الاتفاقيات أو تصدّق عليها أو تنضمّ إليها ولم تسنّ قوانين نموذجية ولم تشجّع على استخدام نصوص أخرى ذات صلة، على أن تنظر في القيام بذلك.
- ٥ - ويجري بانتظام تقديم أحدث المعلومات عن حالة اعتماد نصوص الأونسيترال، ويمكن الاطلاع عليها في موقع الأونسيترال الشبكي. وتجمع هذه المعلومات أيضاً سنوياً في مذكرة من الأمانة بعنوان "حالة الاتفاقيات والقوانين النموذجية" (انظر الوثيقة A/CN.9/876 فيما يخص دورة اللجنة التاسعة والأربعين).
- ٦ - وتعرض هذه المذكرة الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة في مجال التعاون التقني والمساعدة التقنية بعد صدور المذكرة السابقة، التي قُدّمت إلى اللجنة في دورتها الثامنة

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم ١٧ (A/42/17)، الفقرة ٣٣٥.

والأربعين في عام ٢٠١٥ (الوثيقة A/CN.9/837 المؤرخة ٨ أيار/مايو ٢٠١٥)، وتقدّم معلومات عن حشد الموارد لدعم أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية. وتورد وثيقة منفصلة (A/CN.9/877) الأنشطة التي ينفذها مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في هذا الإقليم.

٧- وتورد وثيقة منفصلة بشأن تنسيق الأنشطة (A/CN.9/875) معلومات عما تضطلع به منظمات دولية حالياً من أنشطة تتعلق بمواءمة القانون التجاري الدولي وتوحيده، وعن دور الأونسيترال في تنسيق هذه الأنشطة.

٨- ويتوقع أن تنظر اللجنة أيضاً في مشروع مذكرة توجيهية بشأن تعزيز دعم الأمم المتحدة للدول، بناء على الطلب، من أجل إجراء إصلاحات سليمة للقانون التجاري (A/CN.9/882 و A/CN.9/883).

ثانياً - أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية

ألف - التّهج العامة

٩- ترمي أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية التي تضطلع بها الأمانة إلى الترويج لاعتماد نصوص الأونسيترال التشريعية وتوحيد تفسيرها. وتشمل هذه الأنشطة إسداء المشورة إلى الدول التي تنظر في التوقيع على اتفاقيات الأونسيترال أو التصديق عليها أو الانضمام إليها أو في اعتماد قوانين نموذجية أو استخدام أدلة تشريعية صادرة عن الأونسيترال.

١٠- وقد تشمل أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية ما يلي: إيفاد بعثات إحاطة والمشاركة في حلقات دراسية ومؤتمرات تنظم على الصعيدين الإقليمي والوطني؛ ومساعدة البلدان في تقييم احتياجاتها اللازمة لإصلاح قوانينها التجارية بوسائل منها استعراض تشريعاتها القائمة؛ والمساعدة على صوغ تشريعات وطنية لتنفيذ نصوص الأونسيترال؛ ومساعدة الوكالات الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف على استخدام نصوص الأونسيترال في أنشطتها ومشاريعها الخاصة بإصلاح القوانين؛ وإسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى المنظمات الدولية وغير الدولية، مثل الرابطة المهنية ومنظمات المحامين وغرف التجارة ومراكز التحكيم، بشأن استخدام نصوص الأونسيترال؛ وتنظيم أنشطة تدريبية لتيسير تنفيذ وتفسير التشريعات المستندة إلى نصوص الأونسيترال من جانب القضاة والممارسين في مجال القانون.

١١- وقد صُمّمت أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية ونُفذت على نحو يتماشى مع الأولويات المحددة لتلك الأنشطة، ومنها: التأكيد على اتباع نهج إقليمي ودون إقليمي، لا لتحقيق

وفورات الحجم فحسب، بل لتكميل مبادرات التكامل الإقليمي الجارية أيضاً؛ والترويج لاعتماد جميع الدول لنصوص القانون التجاري الدولي التي تحظى بالفعل بقبول واسع، وبذل جهود خاصة لنشر المعلومات عن النصوص المعتمدة مؤخراً، بغية التشجيع على التبكير باعتمادها وبدء نفاذها، إذا ما كانت تلك النصوص معاهدات (الفقرة ٢٥٥ من الوثيقة A/66/17).

١٢- ويرد أدناه وصف لبعض الأنشطة الرئيسية المضطلع بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتجدر ملاحظة أنه نظراً لنقص الموارد وضيق الوقت، فقد اضطلع خبراء بتنفيذ بعض الأنشطة بالنيابة عن الأمانة، وأن الأنشطة الموسومة بعلامة نجمية مُولت من صندوق الأونسيترال الاستئماني للندوات.

الترويج لاعتماد الصكوك الأساسية للقانون التجاري على الصعيد العالمي

١٣- واصلت الأمانة العمل على الترويج لاعتماد صكوك القانون التجاري الأساسية، أي المعاهدات التي تحظى بالفعل بالاعتماد على نطاق واسع، والتي تبدو مشاركة الجميع فيها من أجل ذلك محبذة بصفة خاصة.

١٤- واشتركت الأمانة في تنظيم الأحداث التالية التي تتناول عدداً من المجالات المتعلقة بعمل الأونسيترال، أو شاركت في تلك الأحداث أو ساهمت فيها:

(أ) تدريب على القانون التجاري الدولي نظمه المجلس الدولي للصناعات السويدية لمسؤولين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (ستوكهولم، ١٨ أيار/مايو ٢٠١٥)*؛

(ب) المنتدى القانوني الدولي الخامس في سانت بطرسبرغ، الذي سعى إلى إذكاء وعي الممارسين القانونيين الروس بشأن المستجدات في الأونسيترال ذات الصلة بالإطار القانوني للاتحاد الروسي (سانت بطرسبرغ، روسيا، ٢٦-٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥)*؛

(ج) حلقة تدريبية معنية بالقانون التجاري الدولي للمسؤولين الحكوميين والمهنيين القانونيين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (بيجين، ٢٠-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٥)*؛

(د) مؤتمر تدشين مركز الدول الصغيرة: "الدول الصغيرة في عالم قانوني". قدمت الأمانة عرضاً إيضاحياً تناول الموضوع التالي: "أهمية الجهود العالمية في تحقيق اتساق القانون التجاري: الأونسيترال والدول الصغيرة"، وتقاسمت خبرات الأونسيترال في دعم إصلاح القانون التجاري في الولايات القضائية الصغيرة (لندن، ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)؛

(هـ) محاضرة عن نصوص الأونسيترال في برنامج جامعة بيس للتدريس الإلكتروني لشهادة القانون التجاري (٣٠ دقيقة عبر التداول بالفيديو) (٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)؛

(و) حلقة دراسية تناولت مختلف المواضيع المتعلقة بالأونسيترال مثل التحكيم الدولي، وإجراءات التأسيس المبسطة والمعاملات المضمونة (بوغوتا، ٩ شباط/فبراير ٢٠١٦)؛

(ز) مؤتمر "إسهام الأونسيترال في القانون التجاري الدولي" الذي نظّمته جامعة باريس الأولى وجامعة باريس الثانية (باريس، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦).*

المبادرات الرامية إلى اتباع نهج إقليمي

١٥- واصلت الأمانة تعاونها مع رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وفي اجتماع الرابطة الوزاري للإصلاح الهيكلي (سيبو، الفلبين، ٧-٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)،* أقرّ وزراء دول الرابطة بأهمية العمل على وضع صكوك قانونية نموذجية وأشادوا بالأعمال التي اضطلعت بها الرابطة في هذا المجال بالتعاون مع اللجنة. كما اتفق الوزراء أيضاً على أن إعداد واعتماد صكوك قانونية دولية سيفضي لتحسين مناخ التجارة والاستثمار عبر الحدود، ويسر من ثم النمو الاقتصادي، وأن استخدام هذه الصكوك سيعزز الثقة القانونية في سياق المعاملات عبر الحدود، واتساق النظم المالية ونظم تسوية المنازعات، وزيادة التكامل الاقتصادي والقانوني بين الاقتصادات المتعاونة، وتبسيط إجراءات المعاملات الدولية. وألقى أمين الأونسيترال كلمة في الجلسة العامة التي عقدتها اللجنة الاقتصادية التابعة للرابطة (ليما، ٢٩ شباط/فبراير و ١ آذار/مارس ٢٠١٦)،* قدّم فيها لمحة عامة عن الأونسيترال وولاياتها ونصوصها، وعملها في مجال المساعدة التقنية والتنسيق، وبين ضرورة مواصلة التعاون مع الرابطة، وبخاصة مع لجنّتها الاقتصادية.

١٦- وعقدت الأمانة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بواسطة المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، حلقتي عمل مشتركتين مع وزارة العدل لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين، وذلك برعاية اللجنة الاقتصادية التابعة لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ وفريق أصدقاء رئيس اللجنة الاقتصادية التابعة للرابطة، بشأن تقوية البنية التحتية الاقتصادية والقانونية. وقد تناولت إحداها فعالية إنفاذ عقود الأعمال التجارية وتسوية المنازعات التجارية بواسطة اتفاقية لاهاي بشأن اتفاقات اختيار المحكمة (سيبو، الفلبين، ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)* وتناولت حلقة العمل الأخرى تسوية

المنازعات - أساس التسوية الفعالة للمنازعات التجارية (ليما، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٦).*

وواصلت الأمانة أيضاً مشاركتها في مشروع تيسير المعاملات التجارية لإنفاذ العقود، الذي يستهدف تعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي لإنفاذ العقود في اقتصادات دول الرابطة. وفي هذا السياق، شاركت الأونسيترال في حلقة العمل الدولية بشأن تيسير المعاملات التجارية (سيول، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦)،* التي شكلت فرصة لمراجعة مشاركتها في المشروع خلال السنوات الخمس الماضية، وعقدت أيضاً مناقشة مشتركة مع السلطات الكورية والمكسيكية لتقاسم الخبرات المكتسبة في مجال إنفاذ العقود وتدارس إمكانية توسيع نطاق المشروع ليشمل مجال الحصول على القروض (مكسيكو سيتي، ٩-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).*

وقد تمكنت الأمانة من المشاركة في مشروع تيسير المعاملات التجارية بفضل التبرع الذي قدمته حكومة جمهورية كوريا. ويتنظر أن تتعاون الأمانة أيضاً تعاوناً وثيقاً مع الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك في تنفيذ خطة العمل الثانية لذلك المشروع (٢٠١٦-٢٠١٨)، وخصوصاً في ما يتعلق بالحصول على القروض. وبالإضافة إلى ذلك، شارك مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في منتدى التجارة الإلكترونية الذي نظمته الرابطة تحت عنوان: نموذج جديد للتجارة الإلكترونية والتسوق الإلكتروني عبر الحدود (جيجو، جمهورية كوريا، ٢٦-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).*

باء - أنشطة محدّدة

بيع البضائع

١٧- واصلت الأمانة الترويج لتوسيع نطاق اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (فيينا، ١٩٨٠) ("اتفاقية البيع")^(٢) ونطاق استخدامها وتوحيد تفسيرها، مما يشمل تنظيم أحداث مكرّسة لهذا الغرض أو المشاركة فيها. وفيما يلي بعض الأمثلة على تلك الأحداث:

(أ) اجتماع تحت عنوان: "Legal framework for the settlement of national and international trade disputes in the Eurasian Region" (الإطار القانوني لتسوية المنازعات التجارية الوطنية والدولية في المنطقة الأوروبية الآسيوية)، نظمه مركز كييل للقانون الاقتصادي الأوروبي الآسيوي (ايكاتيرينبرغ، الاتحاد الروسي، ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥)*؛

(٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٤٨٩، الرقم ٢٥٥٦٧.

(ب) حلقة عمل معنية باتفاقية البيع للمحامين الحكوميين في أذربيجان، اشتركت في تنظيمها أكاديمية الإدارة العامة وأمانة الأونسيترال (باكو، ٢٩ أيلول/سبتمبر - ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)*؛

(ج) "Masterclass on the CISG" (محاضرة متقدمة بشأن اتفاقية البيع) (فيينا، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)، جلسة من جلسات "المؤتمر السنوي لرابطة المحامين الدولية"؛

(د) "المسابقة التحضيرية السادسة في الشرق الأوسط لمسابقة فيليم فيس الصورية للتحكيم التجاري"، و"منتدى التحكيم الإقليمي للشرق الأوسط" (المنامة، ١١ - ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦).

١٨- وطلبت اللجنة إلى الأمانة، أثناء دورتها السادسة والأربعين، أن تشرع في التخطيط لتنظيم حلقة تدارس احتفالاً بالذكرى الخامسة والثلاثين لإبرام اتفاقية البيع، في تاريخ لاحق لانعقاد دورة اللجنة السابعة والأربعين. وافقت اللجنة على أن نطاق تلك الحلقة يمكن توسيعه ليتضمن بعض المسائل التي أثّرت في اقتراح قدم أثناء دورتها الخامسة والأربعين (A/CN.9/758).^(٣) وأعيد تقديم الطلب نفسه في دورة اللجنة السابعة والأربعين.^(٤) وبناء عليه، نظمت الأمانة حلقة نقاش أثناء دورة اللجنة الثامنة والأربعين شارك فيها خبراء في مجال قانون البيع الدولي للبضائع.^(٥) وقد نشرت وقائع حلقة النقاش تلك استجابة لطلب اللجنة.^(٦)

١٩- وشملت الأحداث الأخرى التي عقدت أثناء فترة التقرير احتفالاً بالذكرى الخامسة والثلاثين لاتفاقية البيع ما يلي:

(أ) الحلقة الدراسية للأونسيترال - سنغافورة: "٣٥ عاماً على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع: الإنجازات والآفاق" (سنغافورة، ٢٣-٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥)؛

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والستون، الملحق رقم ١٧ والتصويب (A/68/17 و Corr.1)، الفقرة ٣١٥.

(٤) المرجع نفسه، الدورة التاسعة والستون، الملحق رقم ١٧ (A/69/17)، الفقرة ٢٢٥.

(٥) المرجع نفسه، الدورة السبعون، الملحق رقم ١٧ (A/70/17)، الفقرات ٣٢٥-٣٣٤.

(٦) الأونسيترال، خمسة وثلاثون عاماً على قانون البيع الموحد: الاتجاهات والمنظورات، مداولات حلقة النقاش الرفيعة المستوى المعقودة أثناء الدورة الثامنة والأربعين للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، فيينا، ٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٥.

(ب) مؤتمر "II Congreso Iberoamericano de Derecho Internacional de los Negocios: 360° de la compraventa internacional de mercaderías" — 35 años de la Convención de Viena الذي اشتركت في تنظيمه كل من الجامعة الخارجية في بوغوتا وحكومة كولومبيا وأمانة الأونسيترال (بوغوتا، ١٦-٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)؛

(ج) "Third International Arbitration Readings in Memory of Academician" Igor Pobirchenko (قراءات التحكيم الدولي الثالثة إحياء لذكرى الأكاديمي إيغور بوبرتشينكو)، التي نظمتها محكمة التحكيم التجاري الدولي في غرفة التجارة والصناعة في أوكرانيا (كييف، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)؛*

(د) مؤتمر "مرور ٣٥ عاماً على إبرام اتفاقية البيع - الخبرات الراهنة وتحديات المستقبل"، الذي اشتركت في تنظيمه أمانة الأونسيترال وكلية القانون بجامعة زغرب (زغرب، ١-٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

تسوية المنازعات

٢٠- عكفت الأمانة على الترويج لنصوص الأونسيترال في مجال تسوية المنازعات بأساليب شملت تنظيم عدد من أنشطة التدريب، ودعمت عملية الإصلاح القانوني الجارية في مختلف الولايات القضائية. ووضعت الأمانة أيضاً صكوكاً قانونية غير ملزمة وأدوات لتوفير معلومات بشأن تطبيق وتفسير نصوص الأونسيترال في هذا المجال. ونظراً لارتفاع معدل اعتماد تلك النصوص، فإن الطلب على المساعدة التقنية ما زال مرتفعاً بصفة خاصة في مجال تسوية المنازعات.

وضع صكوك وأدوات لتوفير معلومات بشأن تطبيق وتفسير نصوص الأونسيترال في مجال تسوية المنازعات

٢١- فيما يخص اتفاقية نيويورك، وسَّع الموقع الشبكي (www.newyorkconvention1958.org) الذي كان قد أنشئ لإتاحة المعلومات المجمعة في معرض إعداد دليل الأونسيترال الخاص باتفاقية نيويورك للعموم،^(٧) وذلك بتضمينه سوابق قضائية من عدد أكبر من الولايات القضائية، علاوة على إحالات بليوغرافية شاملة. ويتوقع الآن أن يصبح دليل أمانة

(٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والستون، الملحق رقم ١٧ (A/67/17)، الفقرتان ١٣٥ و ١٣٦.

الأونسيترال بشأن اتفاقية نيويورك متاحاً في نهاية عام ٢٠١٦ بالصيغة الإلكترونية وبجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

٢٢- وفيما يخص قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (١٩٨٥)، والتعديلات التي اعتمدت في عام ٢٠٠٦ ("القانون النموذجي للتحكيم")،^(٨) تعمل الأمانة حالياً على تحديث نبذة السوابق القضائية المستندة إلى القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي لعام ٢٠١٢.^(٩)

دعم الأعمال التشريعية الجارية والأنشطة التدريبية

٢٣- استعرضت الأمانة تشريعات التحكيم أو قدّمت تعليقات عليها و/أو توسّطت بشأنها في كل من ألبانيا وبابوا غينيا الجديدة والبحرين وبربادوس وبوتان والجزر البهاما وجمهورية كوريا الديمقراطية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وفيت نام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وملديف والمملكة العربية السعودية ومنغوليا. واستعرضت الأمانة أيضاً أو قدّمت تعليقات على القواعد المعمول بها في بعض المؤسسات التحكيمية، مثل مركز التحكيم التابع لغرفة تجارة اسطنبول، ومجلس البناء البوتاني، والمركز الأفغاني لتسوية المنازعات التجارية. وفي مجال تسوية المنازعات، اشتركت الأمانة في تنظيم الأحداث التالية أو شاركت أو ساهمت فيها:

- (أ) مؤتمر رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن إنفاذ العقود في سري لانكا وتايلند (سيول، ٥-٨ أيار/مايو ٢٠١٥)*؛
- (ب) تقديم عرض إيضاحي أمام برلمان الاتحاد الأوروبي لنصوص الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم الاستثماري (بروكسل، ٥ أيار/مايو ٢٠١٥ و ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٥)؛
- (ج) مؤتمر عن "حماية الاستثمار والمصالح العامة" نظّمته جامعة تورينو (تورينو، إيطاليا، ١١ أيار/مايو ٢٠١٥)؛
- (د) مؤتمر عن "الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا: نحو إنهاء الحصار؟" (باريس، ١٢ أيار/مايو ٢٠١٥)*؛

(٨) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.08.V.4.

(٩) متاحة على الموقع www.uncitral.org/uncitral/ar/case_law/digests.html.

- (هـ) حلقة عمل لبناء القدرات تناولت التسوية البديلة للمنازعات في سياق الصناعات الإنشائية، وركزت مشاركة الأمانة فيها على تنفيذ اتفاقية نيويورك والقانون النموذجي للتحكيم التجاري (ثيمفو، بوتان، ١٨-١٩ أيار/مايو ٢٠١٥)*؛
- (و) حلقة عمل عن اتفاقية نيويورك في النظام القضائي لأوكرانيا (خاركيف، أوكرانيا، ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٥)؛
- (ز) حلقة نقاش عن تسوية المنازعات بالتراضي، ركزت مشاركة الأمانة فيها على نصوص الأونسيترال بشأن التوفيق (فيينا، ١ تموز/يوليه ٢٠١٥)؛
- (ح) مؤتمر بشأن التحكيم نظمته المعهد المعتمد للمحكمين، وقدمت فيه الأمانة المساعدة أيضاً فيما يتعلق بإمكانية إنشاء مركز إقليمي للتحكيم (كينغستون، ٩-١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥)؛
- (ط) حدث تذكاري لمعهد التحكيم في تايلند، ركزت مشاركة الأمانة فيه على القانون النموذجي للتحكيم وقواعد الأونسيترال للتحكيم (بانكوك، ٢٣-٢٤ تموز/يوليه)*؛
- (ي) مؤتمر مركز باي للتحكيم بشأن إصلاح قانون التحكيم في إندونيسيا (جاكارتا، ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٥)*؛
- (ك) المؤتمر الدولي المعني بخطاب التحكيم وممارساته في آسيا، وركزت الأمانة فيه على مشاركتها في مشروع تيسير المعاملات التجارية التابع لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (كوالالمبور، ٢٠-٢١ آب/أغسطس ٢٠١٥)*؛
- (ل) تدريب على التحكيم نُظِم بالتعاون مع غرفة تجارة أديس أبابا ورابطات قطاعية وغرفة التجارة السويدية (أديس أبابا، ٢٧-٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٥)؛
- (م) حلقة عمل عن فعالية إنفاذ عقود الأعمال التجارية وتسوية المنازعات التجارية بواسطة اتفاقية لاهاي بشأن اتفاقات اختيار المحكمة (سيبو، الفلبين، ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)؛
- (ن) مؤتمر منظمة مواءمة قوانين الأعمال في الكاريبي، الذي نظم فيه حدث تدشين منظمة مواءمة قوانين الأعمال في الكاريبي (بوانت أبيتير، غوادالوب، ٢١-٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)؛

(س) اجتماع لجنة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بمشاركة الأمانة التي قدمت معلومات محدّثة عن أعمال الفريق العامل الثاني (التحكيم والتوفيق) (فيينا، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)؛

(ع) مؤتمر دولي نظمه رئيس محكمة التحكيم السعودية والمعهد العالي للقضاء والتحكيم (الرياض، ١١-١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)؛

(ف) حلقات تدارس لرابطة تعزيز التحكيم في أفريقيا، ركزت مشاركة الأمانة فيها على نصوص الأونسيتال بشأن الشفافية في التحكيم الاستثماري (دوالا، الكاميرون، ١٤-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)*؛

(ص) مؤتمر مشترك مع فرع المعهد المعتمد للمحكمين في نيويورك، ركزت مشاركة الأمانة فيه على دليل أمانة الأونسيتال بشأن اتفاقية نيويورك (نيويورك، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)؛

(ق) مؤتمر البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط التاسع الذي نظّمته محكمة التحكيم الأوروبية (نابولي، إيطاليا، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)؛

(ر) اجتماع مائدة مستديرة قضائي بشأن اتفاقية نيويورك والقانون النموذجي للتحكيم، ومؤتمر قمة الأونسيتال القضائي لآسيا والمحيط الهادئ (هونغ كونغ، ٢٦-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)*؛

(ش) الاجتماع الخامس لشبكة آسيا والمحيط الهادئ للاستثمار الأجنبي المباشر لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية بشأن "الاتفاقات الاستثمارية وتسوية المنازعات بين الدول والمستثمرين: الاتجاهات الراهنة والقضايا المستجدة" (بانكوك، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)*؛

(ت) المؤتمر الرابع لآسيا والمحيط الهادئ بشأن السبل البديلة لتسوية المنازعات، الذي نظم بمشاركة وزارة العدل الكورية، ومجلس التحكيم التجاري الكوري وغرفة التجارة الدولية (سيول، ٣-٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)*؛

(ث) دورة تدريبية في مركز معاهدة ميثاق الطاقة بالاشتراك مع مركز التسوية الفعالة للتراعات ومعهد الوساطة الدولي، بشأن التوفيق والوساطة (بروكسل، ٤-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)؛

- (خ) مؤتمر كولومبيا للاستثمار الدولي، ركزت مشاركة الأمانة فيه على نصوص الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم الاستثماري (نيويورك، ١٠-١١ تشرين الثاني/نوفمبر)؛
- (ذ) المؤتمر الدولي الثاني المعني بمجتمع التحكيم الدولي في أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، الذي نظم بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي (القاهرة، ١٢-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)؛
- (ض) حلقة عمل لمكتب النائب العام ولجنة الإصلاح والتنقيح القانوني في جزر البهاما (ناساو، ١٣-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)؛
- (أأ) مؤتمر معهد التحكيم الدولي بشأن "إبرام المعاهدات في التحكيم الاستثماري"، ركزت مشاركة الأمانة فيه على نصوص الأونسيترال المعنية بالشفافية في التحكيم الاستثماري (واشنطن العاصمة، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)؛
- (بب) المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتحكيم، الذي انعقد بالتعاون مع معهد التحكيم التابع لغرفة تجارة أديس أبابا وغرفة التجارة السويدية (أديس أبابا، ٢٣-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)؛
- (جج) مؤتمر معني بالتحكيم الاستثماري الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المنامة، ٩-١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)؛
- (دد) يوم فيينا للتحكيم لعام ٢٠١٦، نظم بمشراكة رابطة التحكيم النمساوية والمركز الدولي للتحكيم التابع لغرفة الاقتصاد الاتحادية النمساوية وغرفة التجارة الدولية بالنمسا ورابطة ممارسي التحكيم الشباب في النمسا (فيينا، ٢٢-٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦)؛
- (هه) حدث "المسابقة التحضيرية السادسة لوليم فيس في الشرق الأوسط في التحكيم التجاري الدولي لعام ٢٠١٦" (البحرين، ١١-١٣ شباط/فبراير ٢٠١٦)؛*
- (وو) مؤتمر التحكيم الاستثماري الدولي الرابع، الذي نظّمته وزارة العدل الكويتية بالاشتراك مع المحكمة الدائمة للتحكيم (مدينة الكويت، ١٧-١٨ شباط/فبراير ٢٠١٦)؛*
- (زز) المؤتمر المعني بـ "احتياجات الأطراف في التحكيم"، الذي نظم بمشراكة مركز لوبليانا للتحكيم، حيث ركزت مشاركة الأمانة فيه على إمكانية الإنفاذ (لوبليانا، ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦)؛
- (حح) اجتماع خبراء الأونكتاد، "تقييم اتفاقات الاستثمار الدولية"، وركزت مشاركة الأمانة فيه على نصوص الأونسيترال المعنية بالشفافية في التحكيم الاستثماري

والأعمال الممكن أن يضطلع بها في المستقبل الفريق العامل الثاني (التحكيم والتوفيق) (جنيف، ١٦ آذار/مارس ٢٠١٦)؛

(طط) مؤتمر "مآل التحكيم، من الأزمة إلى الآفاق الجديدة"، وركزت مشاركة الأمانة فيه على نصوص الأونسيترال المعنية بالشفافية في التحكيم الاستثماري (اسطنبول، ٨-٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦)؛

(يي) قمة الصومال الدولية للتحكيم (مقديشو، ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٦)؛

(كك) المؤتمر السنوي الأول "الدول العربية في التحكيم الدولي: القضايا الراهنة"، الذي نظمته غرفة التجارة التونسية (١٤-١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦)؛

(لل) حلقة عمل نظمتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في مجال معاهدات الاستثمار الدولية ومنازعات الاستثمار والتحكيم، لمسؤولين في الحكومة العراقية (بيروت، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٦).

التجارة الإلكترونية

٢٤- واصلت الأمانة الترويج لاعتماد نصوص الأونسيترال بشأن التجارة الإلكترونية واستخدام تلك النصوص وتوحيد تفسيرها بعدة سبل منها التعاون مع منظمات أخرى،^(١٠) والتأكيد على ضرورة اتباع نهج إقليمي في هذا الصدد. وعلقت الأمانة أيضاً بصورة غير رسمية على مشاريع قوانين إقليمية ووطنية، وتفاعلت مع مشرعين وواضعي سياسات في ولايات قضائية مختلفة.

٢٥- وتشمل الأنشطة المتعلقة بالترويج لاعتماد نصوص الأونسيترال بشأن التجارة الإلكترونية واستخدامها بفعالية وتفسيرها تفسيراً موحداً حيثما اعتمدت بالفعل ما يلي:

(أ) تقديم عروض إيضاحية لمشاريع الأونسيترال الراهنة وفي المستقبل في مجال التجارة الإلكترونية وأهميتها للدول العربية في مؤتمر المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات "مرافق المفاتيح العمومية والقانون العالمي للتجارة الإلكترونية" (تونس، ٨ أيار/مايو ٢٠١٥)*؛

(١٠) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن الاجتماع المتعدد السنوات لخبراء الأونكتاد بشأن القوانين السيبرانية واللوائح الرامية إلى تعزيز التجارة الإلكترونية: بما في ذلك دراسات حالات إفرادية ودروس مستفادة [بما يشمل التصويب] (TD/B/C.II/EM.5/3) (١٢ أيار/مايو ٢٠١٥، الفقرات ١٠ و ١٢ و ٥٤).

- (ب) تقديم عرض إيضاحي عن بعد للتوقيعات الإلكترونية أمام المنتدى الأوروبي المعني بالتوقيع الإلكتروني (١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥)؛
- (ج) حلقة العمل الإقليمية "مناسقة التجارة الإلكترونية في منطقة البحر الكاريبي"، التي اشترك في تنظيمها كل من الأونكتاد وحكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ورابطة الدول الكاريبية (بورت أوف سين، ٢٩ أيلول/سبتمبر - ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)؛
- (د) حلقة عمل مشتركة بين الأونكتاد ورابطة ARCTEL-CPLP، عنت بالترويج لاستخدام نصوص الأونسيتال واعتماد اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في التجارة الدولية لعام ٢٠٠٥ (برايا، ٧-٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)؛
- (هـ) مشاركة رئيس الأونسيتال في المؤتمر الدولي الثالث بشأن حقوق التجارة الإلكترونية "Tercer Congreso Internacional de Derecho del Comercio Electrónico" (سان خوسيه، ٣-٤ آذار/مارس ٢٠١٦).

الاشتراء

- ٢٦- وفقاً لطلب اللجنة والفريق العامل الأول (في إطار ولايته السابقة المتعلقة بالاشتراء العمومي وتطوير البنية التحتية)، أقامت الأمانة صلات بمنظمات دولية أخرى تعمل في مجال إصلاح نظم الاشتراء لتعزيز استخدام قانون الأونسيتال النموذجي للاشتراء العمومي (عام ٢٠١١) ("قانون الاشتراء النموذجي")،^(١١) ودليل اشتراعه المصاحب له (عام ٢٠١٢)،^(١٢) ونصوص الأونسيتال بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص.^(١٣)
- ٢٧- والأهداف التي يرمي إليها ذلك التعاون هي ضمان إعلام الحكومات والمنظمات القائمة بإصلاحات بالمصطلحات واعتبارات السياسة العامة التي تستند إليها تلك النصوص، بما في ذلك ما يتعلق منها بالمتطلبات والظروف الإقليمية، وذلك بقصد تعزيز فهم نصوص

(١١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والستون، الملحق رقم ١٧ (A/66/17)، المرفق الأول.

(١٢) متاح في الموقع الشبكي التالي: www.uncitral.org/uncitral/ar/uncitral_texts/procurement_infrastructure.html.

(١٣) دليل الأونسيتال التشريعي (وضمنه توصيات تشريعية) وأحكام الأونسيتال التشريعية النموذجية بشأن

مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص، وهذان النصان متاحان في الموقع الشبكي

www.uncitral.org/uncitral/ar/uncitral_texts/procurement_infrastructure.html

الأونسيترال تلك فهماً دقيقاً واستخدامها استخداماً مناسباً.^(١٤) وتنتهج الأمانة نهجاً إقليمياً في ذلك التعاون من خلال العمل مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومنظمات إقليمية، حيث تعالج دور الاشتراء العمومي في التنمية المستدامة والحكم الرشيد وتجنب الفساد وتحقيق أفضل قيمة مقابل المال المصروف في الإنفاق الحكومي.

دعم الأعمال التشريعية الجارية والأنشطة التدريبية

٢٨- أسدت الأمانة المشورة إلى حكومتي جامايكا وترينيداد وتوباغو (بدعم من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية)، وأفغانستان (بدعم برنامج تنمية القانون التجاري التابع لوزارة التجارة في الولايات المتحدة)، وأرمينيا ومصر وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان (في إطار مبادرة الاشتراء العمومي المشتركة بين المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والأونسيترال) بشأن إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي للاشتراء العمومي، بما في ذلك التشريعات المقترحة.

٢٩- وفي هذا السياق، شاركت الأمانة في: '١' مؤتمر معني بالإصلاح التشريعي للاشتراء العمومي في أفغانستان (اسطنبول، ١-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)؛ و'٢' جولات من المشاورات مع القائمين على صياغة التشريعات الرئيسية والثانوية المتعلقة بالاشتراء العمومي ودعم الجهات المانحة في أرمينيا ومصر وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان (طوال السنة).

٣٠- وشاركت الأمانة أيضاً فيما يلي: '١' إنشاء هيئة معارف بشأن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وذلك في سياق العمل المشترك بين البنك الدولي ومؤسسة "APMG" الدولية لإعداد برنامج عالمي لاعتماد الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص (اعتباراً من ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥)؛ و'٢' فريق توجيهي لمعالجة التدابير غير الجمركية في إطار مشروع الأونكتاد (مشروع فرقة الدعم المتعددة الوكالات)؛ والسياسات التي تتبعها الحكومات لصالح الشركات المحلية العاملة في مجال الاشتراء العمومي (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)؛ و'٣' إعداد فصل يتناول الاشتراء العمومي في دليل مكافحة الفساد الذي تصدره منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (آب/أغسطس-كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)؛ و'٤' مشروع مختبر التعلم الدولي المعني بالاشتراء العمومي وحقوق الإنسان، الذي يشترك في تنسيقه كل من المركز الدولي لاسترداد الموجودات، والمعهد الدائم لحقوق الإنسان، ومعهد هاريسون للقانون العام بجامعة جورج تاون، وفريق الاشتراء العمومي التابع لجامعة نوتنغهام، لتحليل التحديات والفرص أمام إدراج اعتبارات حقوق الإنسان في الاشتراء العمومي (اعتباراً من

(١٤) انظر الوثائق A/CN.9/575، الفقرتين ٥٢ و٦٧، وA/CN.9/615، الفقرة ١٤، وA/66/17، الفقرات ١٨٦-١٨٩.

كانون الثاني ٢٠١٦)؛ و٥٠ إصدار موجز لنهج الاشتراء المستدام في إطار القانون النموذجي، لغرض أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الجانب من الاشتراء العمومي (آذار/مارس ٢٠١٦). وبناء على طلب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، استعرضت الأمانة أيضاً التشريعات المقترحة بشأن الاشتراء العمومي في منغوليا.

٣١- وشاركت الأمانة بصفة محاضر فيما يلي: ١٠ برنامج الدراسات العليا في القانون والإدارة التنفيذية بشأن قوانين وسياسات الاشتراء العمومي (جامعة نوتنغهام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ٩-١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦)؛ ٢٠ الدورة العاشرة من برنامج الماجستير في مجال تسخير نظم الاشتراء العمومي لتحقيق التنمية المستدامة، الذي يقدمه مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية (تورينو، إيطاليا، ٢٢-٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٦، ويزم مع أن تشارك أيضاً في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦)؛ و٣٠ الدورة الرابعة لبرنامج شهادة الماجستير الدولية في إدارة الاشتراء العمومي بجامعة روما، تور فيرغاتا (بدعم من المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير) (روما، ٥-٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦).

٣٢- وشملت الأنشطة الرئيسية والأحداث الدولية التي شاركت الأمانة فيها بكلمات/عروض إيضاحية خلال العام حتى شهر أيار/مايو ٢٠١٦ ما يلي:

(أ) فريق ساسكس للبحث التنظيمي ومؤتمر اللجنة الاستشارية لتأسيس "شبكة التنافس وبحوث سياسات الاشتراء وتبادل المعارف". والغرض من إنشاء هذه الشبكة لتبادل المعارف هو إتاحة تبادل الخبرات الأكاديمية المتعددة التخصصات مع الممارسين من القطاع الخاص في مجال متعدد التخصصات يشمل التنافس وقوانين الاشتراء وقضايا الحوكمة. (المملكة المتحدة، ٢٨-٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥ (مشاركة افتراضية))؛

(ب) المنتدى الحادي عشر لتبادل المعارف في مجال الاشتراء العمومي، بالتركيز على مراقبة الاشتراء ورصده كوسيلة لضمان فعالية تنفيذ المشاريع (باتومي، جورجيا، ٩-١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥)*؛

(ج) مؤتمر الثورة السابعة العالمي المعني بالاشتراء العمومي؛ بتسيير جلسة لمناقشة أثر الأونسيرال الإقليمي مع التأكيد على الاشتراء وفعالية المعونة (نوتنغهام، المملكة المتحدة، ١٤-١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥)؛

(د) الفريق العامل المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التابع لمؤتمر الأطراف والمعني بمنع الفساد، لمناقشة تنفيذ المادة ٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لمنع الفساد (المشتريات العمومية وإدارة الأموال

(العمومية)، مع التركيز على إدارة الأموال العمومية لمخططي السياسات ومسؤولي العدالة (فيينا، ٢-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)؛

(هـ) الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (لكسمبرغ)، لتوفير التدريب في مجال مكافحة الفساد المصمم حسب احتياجات المشاركين من مختلف البلدان (١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)؛ ولجلس مراجعة الحسابات بجمهورية إندونيسيا (٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)؛ ولجنة التيقظ المركزية بالهند (٥ شباط/فبراير ٢٠١٦)؛ ومكتب المراجع العام للحسابات، تايلند (٢٩ آذار/مارس ٢٠١٦)، وممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لأوروبا وآسيا (٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦)؛

(و) ندوة حول "اتفاق منظمة التجارة العالمية المنقح بشأن الاشتراء الحكومي: دعامة مستجدة للتجارة والتنمية في القرن الحادي والعشرين"، قدمت الأمانة فيها عرضاً إيضاحياً تناول "قانون الاشتراء النموذجي المنقح: أوجه التضافر والتكامل مع اتفاق الاشتراء الحكومي المنقح" (جنيف، سويسرا، ١٧-١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)؛

(ز) مؤتمر عن "الدول الخارجة من النزاعات والاشتراء العمومي: التحديات والفرص الاستراتيجية والاقتصادية والقانونية"، لمناقشة انخراط الدول والتحديات الرئيسية المتعلقة بتنفيذ القانون النموذجي في الدول الخارجة من النزاعات (بروكسل، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)؛

(ح) تقديم عرض إيضاحي للاشتراء العمومي موجه لبلدان وسط وشرق أوروبا، وبلدان آسيا الوسطى والقوقاز في حلقة عمل لمنظمة التجارة العالمية لغرض تشجيع استخدام قانون الاشتراء النموذجي في هذه البلدان (فيينا، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)؛

(ط) الاجتماع السنوي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن تنفيذ البعد الاقتصادي والبيئي، بالتركيز على مكافحة الفساد في الاشتراء العمومي مع تقديم عرض إيضاحي لأهمية الشفافية والمساءلة في عمليات الاشتراء العمومي (فيينا، ١٩-٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)؛

(ي) مؤتمر مائدة مستديرة حول القانون والتجارة الدولية "نحو تقارب أسواق الاشتراء عبر المحيط الأطلسي"؛ مقدمة لإنشاء دبلوم عالي في القانون المقارن للاشتراء العمومي في عام ٢٠١٦ (لندن، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)؛

(ك) المنتدى المشترك بين البنك الدولي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير بشأن الاشتراء الإلكتروني: تحسين الإنفاق العمومي (فيينا، ١-٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)؛

(ل) في إطار مبادرة مشتركة بين المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والأونسيترال،^{١٤} جلسة لبناء القدرات في جمهورية قيرغيزستان وأوكرانيا (نيقوسيا، ٢٢-٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥)؛* و٢٠١٥، حلقة عمل في مصر بشأن إصلاحات نظام مراجعة الاشتراء المحلي، والاشتراء الإلكتروني واستبانة الاحتياجات التدريبية (القاهرة، ٦ و٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦)؛* و٣٠١٦، اجتماع تقني مع الدول الأطراف في الاتحاد الاقتصادي لأوروبا وآسيا تناول التحليل المقارن لاتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالاشتراء الحكومي وأحكام معاهدة الاتحاد الاقتصادي لأوروبا وآسيا المتعلقة بالاشتراء العمومي (بودغوريكا، ٦ أيار/مايو ٢٠١٦).*

الإعسار

٣٣- عנית الأمانة بالترويج لاستخدام النصوص المتعلقة بالإعسار واعتمادها، وخصوصاً قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود (١٩٩٧)،^(١٥) والدليل التشريعي لقانون الإعسار (٢٠٠٤)،^(١٦) من خلال المشاركة كمتحدث في اجتماعات ومؤتمرات دولية مختلفة، بما في ذلك:

- (أ) حلقة نقاش بشأن العمل الراهن والمسائل المتعلقة بالإعسار مع موظفي البنك الدولي ومكاتبه الإقليمية (واشنطن العاصمة، ٢-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥)؛
- (ب) المؤتمر الدولي المشترك بشأن الإعسار للمنتدى الأكاديمي للمنظمة الأوروبية للمهنيين في مجال الإعسار، لمناقشة النهج الراهنة لإنقاذ الشركات (نوتنغهام، المملكة المتحدة، ٢٥-٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥)؛
- (ج) المؤتمر الوطني الثاني بشأن الإعسار تحت عنوان: "سنغافورة بصفتها فاعلاً رئيسياً على الصعيد الإقليمي والدولي بشأن الإعسار وإعادة الهيكلة - تحقيق التقدم"، في سياق اعتماد سنغافورة للقانون النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود (سنغافورة، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)؛*

(١٥) مرفق قرار الجمعية العامة ١٥٨/٥٢.

(١٦) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.V.10.

(د) اجتماع المائدة المستديرة الأفريقي السادس المعني بإصلاح قوانين الإعسار، ٢٠١٥. وأتاح هذا الحدث، بصفته أهم حدث لإصلاح قوانين الإعسار في أفريقيا، فرصة للاجتماع بكبار المسؤولين الحكوميين والممارسين في المنطقة حيث تكثرت الأنشطة المتخذة لإصلاح قوانين الإعسار، ولناقشة نصوص الأونسيترال بشأن الإعسار (كيب تاون، جنوب أفريقيا، ١٢-١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)*؛

(هـ) حلقة دراسية لطلاب ماجستير القانون في جامعة نوتنغهام تناولت عمليات وأساليب عمل الأونسيترال وخصوصاً فيما يتعلق بالإعسار والفريق العامل الخامس (نوتنغهام، المملكة المتحدة، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

٣٤- واستعرضت الأمانة تشريعات القانون النموذجي التي سنت في جبل طارق وكينيا وملاوي ومنظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا.

المصالح الضمانية

٣٥- تأخذ الأمانة بنهج ذي شقين في تقديم المساعدة التقنية بنصوص الأونسيترال بشأن المصالح الضمانية (اتفاقية الأمم المتحدة لإحالة المستحقات في التجارة الدولية (٢٠٠١)، ودليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة (٢٠٠٧)، وملحقه المتعلق بالحقوق الضمانية في الممتلكات الفكرية (٢٠١٠) ودليل الأونسيترال بشأن إنشاء وتشغيل سجل للحقوق الضمانية (٢٠١٣)).

دعم الأعمال التشريعية الجارية والأنشطة التدريبية

٣٦- يركز الشق الأول على تقديم المساعدة التقنية إلى الدول في تنفيذ أنشطة إصلاح قانون المعاملات المضمونة لديها. ومن الأمثلة على هذه الأنشطة المساعدة التقنية المقدمة للدول بالتعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بإصلاح قوانينها بشأن المعاملات المضمونة (تايلند والفلبين على سبيل المثال). والمهدف من هذا التعاون هو ضمان تقديم المساعدة التقنية على نحو يتماشى مع نصوص الأونسيترال المتعلقة بالمصالح الضمانية، ولا سيما دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة.

٣٧- وتنخرط الأمانة أيضاً في مشاورات غير رسمية مع مشرعين وواضعي سياسات عامة من شتى الولايات القضائية، ويجري ذلك أحياناً في إطار متابعة الأنشطة السالفة الذكر. وإضافة لذلك، تواصل الأمانة عملها مع البنك الدولي فيما يخص تنقيح معيار حقوق الدائنين

والإعسار الذي أعده البنك الدولي بحيث يتضمن التوصيات الرئيسية الواردة في دليل الأونسيتال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة وإشارات إلى نصوص الأونسيتال الأخرى المتعلقة بالمصالح الضمانية. وإلى جانب ذلك، يتضمن العمل مع البنك الدولي مقارنة الأحكام الرئيسية للقانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة بالأحكام الرئيسية للقانون الإسلامي المالي في إطار مبادرة ينفذها المركز العالمي لتطوير التمويل الإسلامي التابع للبنك الدولي.

٣٨- وشارك موظفو الأمانة في دورة نظمها معهد القانون المدني بكلية الحقوق، جامعة فيينا (فيينا، في شتاء عام ٢٠١٥ وريبع عام ٢٠١٦)، وذلك كمحاضرين في مجال التمويل المضمون المستند إلى نصوص الأونسيتال بشأن المصالح الضمانية.

٣٩- ويركز الشق الثاني على تعميم المعلومات المتعلقة بهذه النصوص على المسؤولين الحكوميين والمشرعين والقضاة والأكاديميين والممارسين، مما يروج لتنفيذها. وشملت تلك الأنشطة المشاركة في الفعاليات التالية:

(أ) الرابطة الدولية لشركات العمولة، والاجتماع السنوي لمجموعة العمولة الدولية، وألقت كلمة بشأن عمل الأونسيتال ومساوقة قوانين المعاملات المضمونة (فيينا، ١٩-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)؛

(ب) أسبوع البنك الدولي للقانون والعدالة والتنمية، وألقت كلمة بشأن معالجة المصالح الضمانية في الإعسار بمقتضى دليل الأونسيتال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة؛ وشاركت الأمانة أيضاً في مناقشة بشأن التمويل الإسلامي وتمويل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة (واشنطن العاصمة، ١٦-٢٠ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١٥)؛

(ج) حلقة نقاش بشأن إصلاح قوانين المعاملات المضمونة في كلية الحقوق بجامعة واريك، وتكلمت الأمانة عن الخبرة المحرزة من تنفيذ توصيات دليل الأونسيتال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة بالنظر للمبادرات ذات الصلة الهادفة إلى إصلاح قانون المعاملات المضمونة الإنكليزي (كوفنتري، المملكة المتحدة، ١٠-١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)؛

(د) حلقة عمل بشأن التقييم الاقتصادي للقانون التجاري، ولا سيما فيما يتعلق بنصوص الأونسيتال بشأن المصالح الضمانية والممارسات الفضلى في مجال تصميم وتشغيل السجلات الإلكترونية، نظمتها مؤسسة يونيدروا ومركز القانون التجاري لكلية هاريس - مانشيستر بجامعة أوكسفورد (أوكسفورد، المملكة المتحدة، ٣٠-٣١ آذار/مارس ٢٠١٦).

المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة

٤٠ - شجعت الأمانة على المشاركة والتحاور حول ما تضطلع به من أعمال بشأن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة (الفريق العامل الأول) وذلك من خلال مشاركتها في المؤتمر السنوي المشترك لمنتدى سجلات الشركات والمنتدى الأوروبي للسجلات التجارية، إضافة إلى تقديم عرض إيضاحي لموضوع "تسجيل الأعمال، السجلات والإصلاح القانوني، وتقليص الأعباء" (كارديف، ويلز، ٩-١٢ أيار/مايو ٢٠١٦).

ثالثاً - نشر المعلومات

٤١ - يمثل عدد من المنشورات والوثائق التي تعدها الأونسيترال مراجع أساسية لأنشطة الأونسيترال في مجال التعاون التقني والمساعدة التقنية، وخصوصاً فيما يتعلق بنشر المعلومات عن أعمالها ونصوصها.

ألف - الموقع الشبكي

٤٢ - يتيح موقع الأونسيترال الشبكي، الذي يمكن تصفحه بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست، الوصول إلى النصوص الكاملة لوثائق الأونسيترال وغيرها من المواد المتصلة بعملها، مثل المنشورات، والمعلومات عن حالة المعاهدات، والنشرات الصحافية، والأحداث الهامة، والأخبار. ووفقاً للسياسة التنظيمية المتبعة في تعميم الوثائق، يتاح الاطلاع على الوثائق الرسمية، عند نشرها، من خلال الربط بنظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (ODS).

٤٣ - وقد استقبل الموقع الشبكي في عام ٢٠١٥ زهاء ٦٩٠ ٠٠٠ زائر منفرد، مما يمثل زيادة في عدد الزوار مقارنة بعام ٢٠١٤ (٦٤٠ ٠٠٠ زائر منفرد). وفي جميع زيارات التصفح، وجه ما يناهز ٥٩ في المائة من الزيارات إلى الصفحات المنشورة بالإنكليزية، و٤١ في المائة إلى الصفحات المنشورة بالإسبانية والروسية والفرنسية والصينية والعربية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن موقع الأونسيترال الشبكي، الذي هو من بين أهم المصادر الإلكترونية للمعلومات المتعلقة بالقانون التجاري الدولي بجميع اللغات، قد يمثل واحداً من المراجع القليلة المتوفرة حول هذا الموضوع ببعض اللغات الرسمية.

٤٤ - ويجري تحديث محتويات الموقع الشبكي وتوسيع نطاقها بصورة مستمرة في إطار أنشطة مكتبة الأونسيترال القانونية، ومن ثم لا تتكبد الأمانة تكلفة إضافية في هذا الصدد. ورحبت الجمعية العامة "بالجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة لصيانة وتحسين موقعها على

شبكة الإنترنت، بطرق منها إيجاد أشكال جديدة لوسائط التواصل الاجتماعي، وفقاً للمبادئ التوجيهية المنطبقة.^(١٧) وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أنشئ حساب عام للأونسيترال على موقع LinkedIn بلغ عدد متابعيه الآن ٩٠٠ متابع. ويضاف هذا الموقع إلى مدونة Tumblr الإلكترونية المصغرة ("ما الجديد لدى الأونسيترال؟") التي أنشئت في عام ٢٠١٤. ويمكن الاطلاع على كليهما في موقع الأونسيترال الشبكي.

باء- المكتبة

٤٥- تلي مكتبة الأونسيترال القانونية، منذ إنشائها في عام ١٩٧٩، احتياجات البحوث لموظفي الأمانة والمشاركين في الاجتماعات الحكومية الدولية التي تعقدها الأونسيترال. وتقدم المكتبة أيضاً المساعدة في هذا المجال البحثي لموظفي البعثات الدائمة وموظفي الأمم المتحدة في مختلف أنحاء العالم وموظفي سائر المنظمات الدولية التي تتخذ من فيينا مقراً لها وللباحثين الخارجيين وطلبة الحقوق. وقد لبي موظفو المكتبة في عام ٢٠١٥ ما يناهز ٥٥٠ طلباً للحصول على مراجع وردت من أكثر من ٤٧ بلداً. وشمل رواد المكتبة باحثين مما يزيد عن ٢٤ بلداً، وذلك عدا عن روادها الآخرين من المشاركين في الاجتماعات والموظفين والمتدربين الداخليين.

٤٦- وتركز مجموعة مقتنيات مكتبة الأونسيترال القانونية أساساً على القانون التجاري الدولي، وهي تضم حالياً ما يزيد على ١٢ ٠٠٠ بحث متخصص، و ١٠٠ مجلة يتواصل صدورها، ومراجع قانونية وعامة، منها وثائق للأمم المتحدة غير صادرة عن الأونسيترال ووثائق منظمات دولية أخرى؛ وموارد إلكترونية (مقصورة على الاستعمال الداخلي). ويولي اهتمام خاص لتوسيع دائرة المقتنيات بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية الست. وفي حين ازداد استخدام المراجع الإلكترونية، فإن المراجع المتعلقة بالقانون التجاري من الكثير من البلدان ما تزال متوفرة في نسختها المطبوعة فقط، وظل تداول النسخ المطبوعة على وتيرة ثابتة أيضاً (زيادة طفيفة في عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠١٤).

٤٧- وتحتفظ مكتبة الأونسيترال القانونية بفهرس متاح للاطلاع العام عبر الإنترنت، وهو مشترك مع المكتبات الأخرى للأمم المتحدة في فيينا. والفهرس متاح عبر صفحة المكتبة في

(١٧) قرار الجمعية العامة ١١٥/٧٠.

موقع الأونسيترال الشبكي.^(١٨) وقد خضع الفهرس للتحديث في عام ٢٠١٥ بحيث أصبح يوفر واجهة أفضل وأيسر استخداماً.

٤٨- ويعد موظفو مكتبة الأونسيترال القانونية للجنة سنوياً وثيقة بعنوان "ثبت مرجعي بالمؤلفات الحديثة ذات الصلة بأعمال الأونسيترال". ويشمل الثبوت إحالات مرجعية إلى كتب ومقالات وأطروحات بلغات مختلفة، مصنفة بحسب الموضوع (فيما يخص دورة اللجنة التاسعة والأربعين، انظر الوثيقة A/CN.9/874). وتدرج كل مادة من المواد المسجلة في الثبوت المرجعي في الفهرس المتاح للاطلاع العام بواسطة الاتصال الحاسوبي المباشر، وتحتفظ مكتبة الأونسيترال بمجموعة النصوص الكاملة لجميع المواد المذكورة. وتتاح في ركن الببليوغرافيا على موقع الأونسيترال الشبكي تحديثات شهرية من تاريخ آخر ثبت مرجعي سنوي.

٤٩- وتنشر المكتبة ثبوتاً مرجعياً موحداً للمؤلفات المتعلقة بأعمال الأونسيترال على موقع الأونسيترال الشبكي.^(١٩) والهدف من هذا الثبوت المرجعي الموحد هو تجميع كل مواد التقارير المرجعية (الببليوغرافية) المقدمة إلى اللجنة منذ عام ١٩٦٨. وهو يتضمن حالياً أكثر من ٨٠٠٠ مدخل مستنسخ بالإنكليزية وباللغات الأصلية، وقد جرى تدقيق هذه المدخلات وتوحيد طريقة قيدها بقدر المستطاع.

جيم- المنشورات

٥٠- إلى جانب الوثائق الرسمية، دأبت الأونسيترال على إصدار سلسلتين من المنشورات، وهما نصوص جميع الصكوك التي أعدها اللجنة وحولية الأونسيترال. وتتاح المنشورات بانتظام لدعم أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية التي تضطلع بها الأمانة، وكذلك المنظمات الأخرى حيثما نوقشت أعمال الأونسيترال وفي سياق الجهود المبذولة لإصلاح القوانين الوطنية.

٥١- ونشرت الأعمال التالية في عام ٢٠١٥: مؤتمر جماعة أوروبا - البحر الأبيض المتوسط للتحكيم الدولي،^(٢٠) خمسة وثلاثون عاماً لقانون المبيعات الموحد: الاتجاهات

(١٨) متاح على الموقع الشبكي www.uncitral.org/uncitral/publications/library.html.

(١٩) متاح على الموقع الشبكي www.uncitral.org/uncitral/publications/bibliography_consolidated.html.

(٢٠) متاح على الموقع الشبكي www.uncitral.org/uncitral/publications/publications.html.

والآفاق،^(٢١) واتفاقية الأمم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول (نيويورك، ٢٠١٤)،^(٢٢) وحولية الأونسيترال لعام ٢٠١٢.^(٢٣)

٥٢- وفي ضوء الشواغل المتعلقة بالميزانية والبيئة، واصلت الأمانة بذل جهودها الرامية إلى استخدام الوسائط الإلكترونية كوسيلة رئيسية لتعميم نصوص الأونسيترال. ومن ثم خفضت طباعة جميع المنشورات، ونشرت حولية الأونسيترال لعام ٢٠١٢ في شكل إلكتروني على وجه الحصر (قرص مدمج للقراءة فقط وكتاب إلكتروني).

دال- النشرات الصحافية

٥٣- يجري بانتظام إصدار نشرات صحافية كلما اتخذت إجراءات تعاھدية تتصل بنصوص الأونسيترال أو عندما ترد معلومات بشأن اعتماد قوانين الأونسيترال النموذجية أو نصوص أخرى ذات صلة. وتصدر نشرات صحافية أيضاً بشأن المعلومات ذات الأهمية الخاصة للأونسيترال وذات الصلة المباشرة بها. وترسل تلك النشرات الصحافية إلى الجهات المهتمة عبر البريد الإلكتروني، وتنشر على موقع الأونسيترال الشبكي، وكذلك على الموقع الشبكي الخاص بدائرة الأمم المتحدة للإعلام في فيينا أو بشعبة الأخبار ووسائط الإعلام التابعة لإدارة شؤون الإعلام في نيويورك، حسب مقتضى الحال.

٥٤- وتحسيناً لدقة المعلومات المتلقاة بشأن اعتماد قوانين الأونسيترال النموذجية وحرصاً على ورودها في مواعيدها، وبالنظر إلى أن هذا الاعتماد لا يقتضي اتخاذ أي إجراء رسمي لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتسهيلاً لنشر المعلومات ذات الصلة، فلعل اللجنة تود أن تطلب إلى الدول الأعضاء أن تخطر الأمانة عند قيامها بسن تشريعات لتنفيذ أحد قوانين الأونسيترال النموذجية.

هاء- الاستفسارات العامة

٥٥- تعالج الأمانة حالياً ما يقرب من ٢ ٠٠٠ استفسار عام في السنة، بشأن جملة أمور منها النواحي التقنية لنصوص الأونسيترال وتوافرها، وورقات العمل، ووثائق اللجنة، والمسائل المتصلة بذلك. ويتزايد الرد على تلك الاستفسارات بالإحالة إلى موقع الأونسيترال الشبكي.

(٢١) المرجع نفسه.

(٢٢) متاح على الموقع الشبكي www.uncitral.org/uncitral/uncitral_texts/arbitration.html

(٢٣) متاح على الموقع الشبكي www.uncitral.org/uncitral/publications/yearbook.html

واو- المحاضرات الإعلامية في فيينا

٥٦- تقدم الأمانة، عند الطلب، محاضرات إعلامية داخلية أو عن طريق التداول بالفيديو عن أعمال الأونسيترال إلى زوارها من الطلبة الجامعيين والأكاديميين والمحامين والمسؤولين الحكوميين. بمن فيهم القضاة وسائر المهتمين. ومنذ صدور التقرير الأخير، أقيمت أكثر من ٢٠ محاضرة على زوار من جميع أنحاء العالم.

رابعاً- الموارد والتمويل

٥٧- لا تشمل الميزانية العادية تكاليف معظم أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية. ولذا فإن قدرة الأمانة على تنفيذ ركني التعاون التقني والمساعدة التقنية من برنامج عمل الأونسيترال تتوقف على توافر تمويل من خارج الميزانية.

٥٨- وبحسب الأمانة مجموعة من السبل الكفيلة بزيادة الموارد من أجل أنشطة المساعدة التقنية، منها المساهمات العينية. ويذكر هنا على وجه الخصوص قيام الجهات المنظمة بتمويل عدد من المهام المطلوبة تمويلاً كلياً أو جزئياً. وقد تتوفر مصادر تمويل إضافية إذا تسنى إدراج أنشطة إصلاح القانون التجاري على نحو أكثر انتظاماً في برامج المساعدة الإنمائية الدولية الأوسع نطاقاً. وفي هذا الصدد، لعل اللجنة تود أن تقدّم إرشادات بشأن الخطوات الممكن اتخاذها في المستقبل.

ألف- صندوق الأونسيترال الاستثماري للندوات

٥٩- يقدم صندوق الأونسيترال الاستثماري للندوات الدعم لأنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية الموجهة للدوائر القانونية في البلدان النامية، فهو يمول مشاركة موظفي الأونسيترال أو غيرهم من الخبراء في الحلقات الدراسية التي تعرض فيها نصوص الأونسيترال لبحثها والنظر في إمكانية اعتمادها، وكذلك في بعثات تقصي الحقائق المعنية بأعمال تقييم الإصلاح القانونية التي توفد من أجل استعراض التشريعات الوطنية القائمة وتقدير الاحتياجات القطرية اللازمة لإصلاح القوانين في المجال التجاري.

٦٠- وورد خلال الفترة المستعرضة تبرع قدره ٢٠ ٠٠٠ دولار أمريكي من حكومة إندونيسيا. وقدمت حكومة جمهورية كوريا تبرعاً قدره ٢٥ ٥٥٥,٨٤ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة لمشاركة أمانة الأونسيترال في مشروع تيسير المعاملات التجارية التابع

لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (انظر الفقرة ١٦ أعلاه) وتبرعاً منفصلاً قدره ٤٦ ٩٥٣ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة لأنشطة الصندوق الاستئماني.

٦١- وناشدت اللجنة في دورتها الثامنة والأربعين (فيينا، ٢٩ حزيران/يونيه - ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥) جميع الدول والمنظمات الدولية وسائر الهيئات المهتمة أن تنظر في تقديم تبرعات إلى صندوق الأونسيترال الاستئماني للندوات، في شكل تبرعات متعددة السنوات، إن أمكن ذلك، أو في شكل تبرعات مخصصة الغرض، من أجل تيسير التخطيط وتمكين الأمانة من تلبية ما يرد من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية من طلبات متزايدة للحصول على التدريب والمساعدة التشريعية التقنية (الوثيقة A/70/17، الفقرتان ٢٤٤-٢٤٥). وقد تم الاتصال بالمانحين المحتملين كل منهم على حدة.

٦٢- وعلى الرغم مما تبذله الأمانة من جهود لالتماس تبرعات جديدة، فلعل اللجنة تود أن تحيط علماً بأن الأموال المتبقية في الصندوق الاستئماني لن تكفي إلا لتمويل عدد ضئيل جداً من أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية مستقبلاً. ولا تزال الجهود تبذل لتنظيم الأنشطة المطلوبة بأقل تكلفة وبتمويل مشترك وعلى أساس تقاسم التكاليف كلما أمكن ذلك. ولكن سيتعين، لدى استنفاد الأموال الحالية، رفض طلبات التعاون التقني والمساعدة التقنية التي تقتضي إنفاق أموال على السفر أو لتغطية التكاليف الأخرى ذات الصلة، ما لم تقدم تبرعات جديدة إلى الصندوق الاستئماني أو يتسن إيجاد مصادر تمويل بديلة.

٦٣- ولعل اللجنة تود أن تناشد مرة أخرى جميع الدول ووكالات الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة والمنظمات الدولية وسائر الجهات المهتمة تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني، وذلك، إن أمكن، في شكل تبرعات متعددة السنوات لتيسير التخطيط وتمكين الأمانة من الاستجابة للطلب على أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية ومن وضع برنامج للمساعدة التقنية يتسم بمزيد من الاستمرارية والاستدامة. ولعل اللجنة تود أيضاً أن تطلب إلى الدول الأعضاء أن تساعد الأمانة على استبانة مصادر تمويل لدى حكوماتها.

باء- صندوق الأونسيترال الاستئماني لتقديم المساعدة المتعلقة بالسفر إلى البلدان النامية الأعضاء في الأونسيترال

٦٤- لعل اللجنة تود أن تستذكر أنه طلب إلى الأمين العام، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٢/٤٨ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أن ينشئ صندوقاً استئمانيًا لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية الأعضاء في الأونسيترال لتغطية تكاليف السفر. ومن ثم فإن باب

التبرع المالي للصندوق الاستثماري الذي أنشئ بموجب ذلك القرار مفتوح أمام الدول والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين.

٦٥- وخلال الفترة قيد الاستعراض، تبرعت حكومة النمسا بمبلغ ٥ ٠٠٠ يورو، ولعل اللجنة تود أن تعرب عن تقديرها لها.

٦٦- وخلال نفس الفترة قيد الاستعراض، استخدمت موارد الصندوق الاستثماري المتاحة لتيسير مشاركة مندوبين من كولومبيا والمكسيك وهندوراس في دورة الأونسيتال الثامنة والأربعين في فيينا (٢٩ حزيران/يونيه - ١٦ تموز/يوليه)، ولمشاركة مندوبين من أوغندا وكولومبيا في الدورتين الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين للفريق العامل الأول في نيويورك (١٣-١٧ نيسان/أبريل) وفيينا (١٩-٢٣ تشرين الأول/أكتوبر). ومن أجل السماح بتوسيع نطاق المساعدة على الرغم من محدودية موارد الصندوق، أتيحت تغطية التكاليف في كل حالة إمّا من أجل تذاكر السفر أو من أجل بدل الإقامة اليومي فقط.

٦٧- وضماناً لمشاركة جميع الدول الأعضاء في دورات الأونسيتال وأفرقتها العاملة، لعل اللجنة تود أن تكرر مناشدتها الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات والمؤسسات والأفراد، تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستثماري الذي أنشئ لمساعدة البلدان النامية الأعضاء في اللجنة على تغطية تكاليف السفر.

٦٨- ويستذكر في هذا الصدد أن الجمعية العامة قررت، في قرارها ١٦١/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أن تدرج صندوق الأونسيتال الاستثماري للندوات والصندوق الاستثماري لتقديم المساعدة المتعلقة بالسفر في قائمة الصناديق والبرامج التي يتناولها مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية.